

المحاضرة رقم (4) - المحور الثاني - تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر البيانات المالية انعكاساً رسمياً وحتماً لأي نشاط اقتصادي ، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة وواسعة حول النشاط الاقتصادي في أية مؤسسة، هذا النشاط الذي يعتبر نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية ومالية ونظام معلومات يعكس الصورة الفعلية والدقيقة لهذه المؤسسة.

إن اتخاذ القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير المالي، فمقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة هذا الأخير وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها، وبما لديه من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفعاليتها، وتدرك أهمية وضوحها ووقيتها، وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها.

ويعتبر اتخاذ القرار باستخدام المؤشرات المالية أحد الوسائل المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدمها المؤسسات في قياس قدرتها على استمرار نشاطاتها الاقتصادية وتوسيعها من خلال إيجاد التناسق والتفاعل بين مواردها المتاحة واستخداماتها بشكل امثل لتحقيق الجودة العالية في الإنتاج بأقل الجهود والتكاليف ، لذلك فعملية اتخاذ القرارات باستخدام المؤشرات المالية النسبية منها المطلقة يعد من المؤشرات المهمة لتقييم أدائها بشكل عام والأداء المالي على وجه التحديد، كما تعد من الأدوات الرقابية المهمة التي تمارسها لقياس مجالات أدائها وكشف مواطن القوة والضعف، فضلاً عن أنه مؤشر هام للتعرف على المركز المالي والائتماني لها.

وبما أن الأمر يتعلق بتحليل الوضع المالي للمؤسسة لاتخاذ القرارات الملائمة فإن الهدف من عملية التحليل يتمثل في تحديد المؤشرات المالية المميزة للأداء لتحديد الوضع المالي لها ومقارنته بمنافسيها على مستوى القطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها.

أولاً- المؤشرات المالية المطلقة ودورها في اتخاذ القرارات المالية: قبل أن نتحدث عن مؤشرات التوازن المالي المطلقة فإنه يجب ان نتحدث عن قاعدة التوازن المالي الدنيا (الأدنى) و تتمثل هذه القاعدة في أن "الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن يبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل".⁽¹⁴⁾

حسب القاعدة السابقة يتبين أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة.

1- رأس المال العامل: ان أفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى و من ثمة تحديد حالة التوازن المالي هو مؤشر رأس المال العامل.

1-1- تعريف رأس المال العامل: إن الأصل في التوازن المالي هو تحقيق تجانس بين وقت تحول الأصول إلى سيولة ووقت تسديد الديون، ولكي نحدد هذا التوازن علينا أن نوجه هيكل كل من الأصول والخصوم أي انه من المفروض أن الأموال الدائمة تستعمل في تمويل الأصول الثابتة في حين أن الخصوم المتداولة تمول الأصول المتداولة والعكس صحيح، أي أنه من المفروض أن تمول الخصوم طويلة الأجل من جراء الاستثمار في العملية الإنتاجية، وتسدد خصوم قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة بعد تحولها إلى سيولة في الأجل القصير، لكن في الواقع قد يصعب تحول الأصول قصيرة الأجل إلى نقد في الوقت المناسب، مما يستدعي تكوين رأس المال العامل الذي يمثل هامش الأمان *marge de sécurité* .

1-2- حسابه: بحسب من الميزانية المالية بطريقتين وهما⁽¹⁵⁾:

1-2-1- طريقة الحساب من أعلى الميزانية: رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة وبحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

1-2-2- طريقة الحساب من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

1-3-أهمية رأس المال العامل: طبقا لما تشير إليه بعض الدراسات فان قيمة الأصول المتداولة تمثل ما يزيد عن 50% من القيمة الكلية للأصول في العديد من الصناعات. يضاف إلى ذلك أن 60% من وقت المدير المالي يكرس لأمر تتعلق بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة، نظرا لأن البحث والتفاوض مع مصادر تمويل خارجية- في ظل التقلب المستمر في أسعار الفائدة منذ الستينات- أصبح عملية غير يسيرة. كذلك ترجع أهمية رأس المال العامل إلى أن القرارات بشأنها لا تحتل التأجيل، فبينما يمكن تأجيل الاستثمار في الأصول المتداولة قد يلحق بالمنشأة اضرارا جسيمة. فتأجيل استثمار إضافي في النقدية قد يترتب عليه نقص خطير في السيولة، كما أن تأجيل استثمار إضافي في الذمم والمخزون السلعي قد يترتب عليه فقدان المنشأة لبعض عملائها الرئيسيين.

إن الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، يتميزان عن الأصول الثابتة والخصوم طويلة الأجل بما يوفرانه للمنشأة من مرونة. مثل هذه المرونة ينبغي أن تستغل إلى أقصى حد، لما لها من تأثير على الهدف المنشود. فالمنشأة تستطيع إلى حد كبير التحكم في حجم الاستثمار في الأصول المتداولة ليتماشى مع التغيرات الموسمية والدورات التجارية، بينما لا يمكنها عمل ذلك بالنسبة للأصول الثابتة. وإذا ما حصلت المنشأة على قرض قصير الأجل بسعر فائدة معين ثم أخذت أسعار الفائدة في الهبوط، ثم تقوم بسداده والتعاقد على قرض جديد بسعر فائدة منخفض. مثل هذه المرونة يصعب أن تتحقق في ظل القروض طويلة الأجل.

وتزداد أهمية رأس المال العامل بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم، فنظرا للصعوبة التي تواجهها تلك المنشآت في الحصول على احتياجاتها من التمويل طويل الأجل. فإنها تضطر إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على مصادر التمويل قصيرة الأجل، وهذا بدوره يضطرها إلى الاعتماد بدرجة اقل على الأصول الثابتة في عملياتها. إذ قد تفضل هذه المنشآت شراء بعض المنتجات في صورة منتجات نصف مصنوعة بدلا من شرائها في صورة مواد خام. وهذا بالطبع يقتضي استثمار اقل في الأصول الثابتة (التي تحتاج إلى مصادر طويلة الأجل لتمويلها) واستثمار أكبر في الأصول المتداولة وعلى الأخص المخزون السلعي.⁽¹⁶⁾

1-4-أنواعه: تميز أنواع مختلفة من رأس المال العامل، وتتمثل في:

1-4-1- رأس المال العامل الخاص:

هو عبارة عن رأس المال الدائم الصافي بدون الأخذ بعين الاعتبار الديون طويلة الأجل والمتوسطة بغية تمويل الأصول الثابتة، ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار رأس المال العامل الخاص ذلك المقدار من الخاصة والتي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة ويتم حسابه وفق ما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = رأس المال الدائم - ديون طويلة الأجل

وبعبارة أخرى:

1-4-2- رأس المال العامل الإجمالي: هو عبارة عن ذلك الجزء من الأصول يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال ومنه يمكن اعتبار رأس المال الإجمالي على أنه رأس المال الذي يعبر عن مجموع القيم المتداولة والمستمرة حسب حركة الكتلة المالية الدائمة ويجب كما يلي:

رأس المال العام الإجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العام الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

والهدف من حسابه هو معرفة العناصر الأساسية التي بموجبها تستطيع المؤسسة أن تمويل الأصول المتداولة وأيضا تحديد هذه الأموال المسترجعة في مدة قصيرة.

1-4-3- رأس المال العامل الخارجي: يمكن اعتباره بمثابة ذلك الجزء من الاستخدامات أي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل وكذلك القصيرة

الأجل أي بعبارة أخرى هو عملية طرح رأس المال العامل الخاص من رأس المال الإجمالي وبحسب وفق العلاقتين :

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

رأس المال العام الخارجي = ر.م. ع الإجمالي - ر.م. ع الخاص

1-5-5- العوامل المؤثرة في تغيرات رأس المال العامل: في الأصل هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل والتي تتمثل في: دورة الاستغلال،

التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة.

1-5-1- دورة الاستغلال: أين تجد حجم رأس المال العامل يتغير ويختلف باختلاف مدة دورة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة، كلما

تتطلب وجود حجم أكبر من الأموال الثابتة لتغطيتها والعكس صحيح، فمثلا في المؤسسة التجارية فإننا نجد أن دورة الاستغلال تمتد من شراء البضائع إلى غاية بيعها وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسة الإنتاجية التي تبدأ دورتها الاستغلالية من شراء المواد الأولية إلى غاية بيع المنتجات التامة الصنع بالإضافة إلى ذلك مرحلة التخزين ...، مع أنه يجب الإشارة هنا إلى أن دورة الاستغلال في القطاع الخدمي هي أقصر بكثير.

1-5-2- المتغيرات الموسمية: أين يوجد بعض المؤسسات تتأثر بالمتغيرات الفصلية لهذه المؤسسة مجبرة على تخزين المواد الأولية وبعض

المنتجات التامة الصنع حتى تواجه هذا التغيير ومن هنا تلجأ المؤسسة إلى استعمال ديون قصيرة الأجل حتى تضبط توازنها المالي كما يجب عليها أن توفر جزء من رأس المال العامل حتى تضمن السير الحسن لنشاطاتها.

1-5-3- القيمة المضافة: يمكن اعتباره القيمة المضافة للإنتاج الفعلي للمؤسسة، فلهذا على المؤسسة أن تخصص جزء من أموالها لتحقيق هذا

الإنتاج مع الإشارة إلى أن أهمية رأس المال العامل يختلف من مؤسسة لأخرى، وهذا حسب النشاط الذي تقوم به، بحيث أن المؤسسة ذات الطابع الإنتاجي القصير أو المتوسط أو الطويل المدى يكون لديها قيمة مضافة مرتفعة نسبيا فهي تلجأ إلى الموارد الدائمة لتمويل دورتها الاستغلالية على عكس المؤسسة التجارية.

1-5-4- طبيعة نشاط المؤسسة: إن رأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم الإنتاج وكذلك كيفية تصريف المنتجات ولهذا سوف نقوم بتحديد

طبيعة الإنتاج في المؤسسة ومن ثم تلجأ المؤسسة إلى توفير رأس المال العامل حتى تعمل على تدني الأخطار وتأثيرها والتي تتمثل في تلك التي يمكن ربطها بعدم بيع المنتجات أو جزء منها.

1-6-6- الحالات المختلفة لرأس المال العامل: في العموم هناك ثلاثة حالات يمكن رأس المال العامل أن يتخذها :

1-6-1- (رأس المال العامل < 0): يمكن اعتبار هذه الحالة بمثابة الوضعية التي تسمح بزيادة السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات القصيرة

الأجل. وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة بالتعديل في المقدرة على التسديد لأن المؤسسة يمكنها أن تواجه في أي وقت الدفع لتسديد ديونها ورأس المال العامل يمكن اعتباره بمثابة المؤشر الإيجابي.

1-6-2- (رأس المال العامل = 0): في الوهلة الأولى يمكن اعتبارها حالة تمثل التوازن الأدنى وللوهلة الثانية هذه الحالة غير كافية لتجنب عدم

القدرة على التسديد ومن جهة أخرى يمكن القول أن رأس المال العامل المهدوم يستعمل في بعض حالات التسديد المثلي للمؤسسة وذلك عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة ذاتية.

1-6-3- (رأس المال العامل > 0): في هذه الحالة نجد أن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات وهنا المؤسسة تواجه مشاكل من حيث

التوازن المالي وهي الحالة ما يقال عنها أنها إختلالية.

ملاحظة : إذا كانت مؤسسة تجارية تشتري على الحساب وتبيع، هذا ينتج رأس مال عامل سلبي، لكن هذا لا يعني أنها قادرة على الوفاء.

2- احتياجات رأس المال العامل:

1-2- تعريفها : يتطلب النشاط الاستغلالي لأي مؤسسة من المؤسسات توفير مجموعة من العناصر (مثل : المقرضون، الموردون،... إلخ) ومن خلال النشاط الاستغلالي للمؤسسة تتولد مصادر تمويل قصيرة الأجل فتجده وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين والتسيقات التي يدفعها بعض العملاء من أجل طلبية معينة وبينما تساهم هذه المصادر في تمويل جزء من الأصول المتداولة فإنه يتطلب على المؤسسة البحث عن الجزء الكامل، وهذا الجزء المكمل هو ما يطلق عليه : احتياجات رأس المال العامل.

2-2- أهميتها : تعتبر ذات أهمية بالغة حيث وجب على أي مؤسسة تغطية مخزنها ومدىاتها (احتياجات الدورة) بواسطة الديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وعموما احتياجات الدورة تعتبر دالة في ثلاثة متغيرات رئيسية تعكسها بصورة واضحة :

- طبيعة نشاط المؤسسة

- مستوى نشاط المؤسسة

- التحكم في تسيير الاحتياجات والموارد المتعلقة بالاستغلال

2-3- حسابها : نعلم أن احتياجات رأس المال العامل الخاصة بالجهة السفلى للميزانية تحسب وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

2-3-1- احتياجات التمويل الدورية : تعني

- فهم الاستغلال : وهي حسابات الصنف 3 (المخزونات)
- قيم قابلة للتحقيق : وهي حسابات الزبائن باستثناء أوراق القبض والضرائب القابلة للاسترجاع والديون الأخرى المرتبطة بدورة الاستغلال.

2-3-2- موارد التمويل الدورية : إن احتياج التمويل الدوري ينقص الموارد الدورية وكل هذه الموارد عبارة عن ديون قصيرة الأجل ومرتبطة بالاستغلال باستثناء التسيقات البنكية.

2-3-3- حسابات احتياجات رأس المال العامل من الميزانية : من العلاقة السابقة يمكن حسابه كالاتي :

احتياجات ر.م.ع = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - (د.ق.أ - سلفات مصرفية)

2-4- تغيراتها : إن طبيعة ومستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغيير مستمر في احتياجات رأس المال العامل التي نوجزها في الحالات الآتية :

2-4-1- احتياجات رأس المال العامل الموجب ($BFR > 0$) :

الديون قصيرة الأجل دون (التسيقات البنكية) لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياجات رأس المال العامل.

2-4-2- احتياجات رأس المال العامل المعدوم ($BFR = 0$) :

الاحتياجات الدورية تغطي كليا بموارد التمويل الدورية، ومنه لدى المؤسسة رأس مال عامل كافي، وهنا يتحقق توازن المؤسسة.

2-4-3- احتياجات رأس المال العامل السلبي ($BFR < 0$) :

للمؤسسة فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية ومنه لرأس المال العامل مفهوم جد ديناميكي، ومبلغه يتغير بتغير كل سنة، كل شهر وكل يوم.

- كل سنة : احتياج رأس المال قد يرتفع مثلا بدلالة تطور حجم النشاط والتطور العام للأسعار والأجور ومنه تطور رقم الأعمال، وذلك لبقاء أجل لتغطية الحقوق وأجل لدفع الديون على حالها.

- كل شهر : يتطور رأس المال العامل بدلالة رقم الأعمال ومن المحتمل أن يتطور بدلالة حجم المخزونات وذلك إذا كانت وظيفة المؤسسة فصلية.

- كل يوم : رأس المال العامل يتغير عندما يكون مبلغ التحصيلات في اليوم غير مساوي لمبلغ الإتفاقات.

3- الخزينة :

1-3- تعريفها: إضافة إلى المؤشرين السابقين للتوازن المالي نجد الخزينة التي تعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهي عبارة عن مجموعة من الأموال الأموال السائلة الموجودة بحوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية واحدة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية⁽¹⁷⁾. لذلك فهي تعتبر كهامش ضمان، إذ بها تستطيع مواجهة ديونها عند تاريخ استحقاقها، خاصة إذا ما كانت مدة التحصيل أطول من مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

3-2- مكونات الخزينة: العناصر المكونة للخزينة هي :

3-2-1- عناصر الأصول : وتكمن هذه العناصر فيما يلي :

- **خصم الأوراق التجارية :** تستعمل هذه المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزنتها بالأموال أين تلجأ إلى البنك الذي يتعامل معه الزبون وتخصمها وهكذا تحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية بعد انقطاع عمولة من البنك.
- **خصم غير مباشر :** في هذه الحالة يمكن اعتبار خصم غير مباشر بمثابة وسيلة لتمويل مشتريات الزبون، أين يمكن للبنك أن يخصم الورقة التجارية في حين أن العمولة يتحملها الزبون.
- **سندات الخزينة :** تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للإكتتاب على أن هذه السندات ستسدد قبل تاريخ الاستحقاق، وعند حلول موعد الاستحقاق يمكن للبنك أن يقدم فوائد لصاحبها.
- **الحسابات الجارية :** هي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها في أي وقت: صندوق، أو متاحات أخرى.

3-2-2- عناصر الخصوم : وتتكون مما يلي :

- **تسهيلات الخزينة :** وهي عبارة عن تلك المساعدات التي يقدمها البنك للمؤسسة مع أن المؤسسة تسترجعها في آجال الاستحقاق بإضافة العمولات.
- **السحب على المكشوف :** يمكن اعتباره نوع من القروض الذي يسمح لحساب المؤسسة من أن يبقى في حالات مدينة بصفة أموال يمكن الحصول عليها، وهناك أيضا من يقولون أن البنك يقوم بدراسة حالة المؤسسة وأن يطالب بضمانات في شكل أوراق مالية.

3-3- الطرق المختلفة لحسابها: هناك طريقتين لحساب الخزينة :

3-3-1- الطريقة الأولى : أين يتم بموجبها طرح رأس المال العامل من احتياجات رأس العامل بمعنى هذه الطريقة يتم من خلالها حساب الخزينة وفق المؤشرين الأساسيين للتوازن والعلاقة هي :

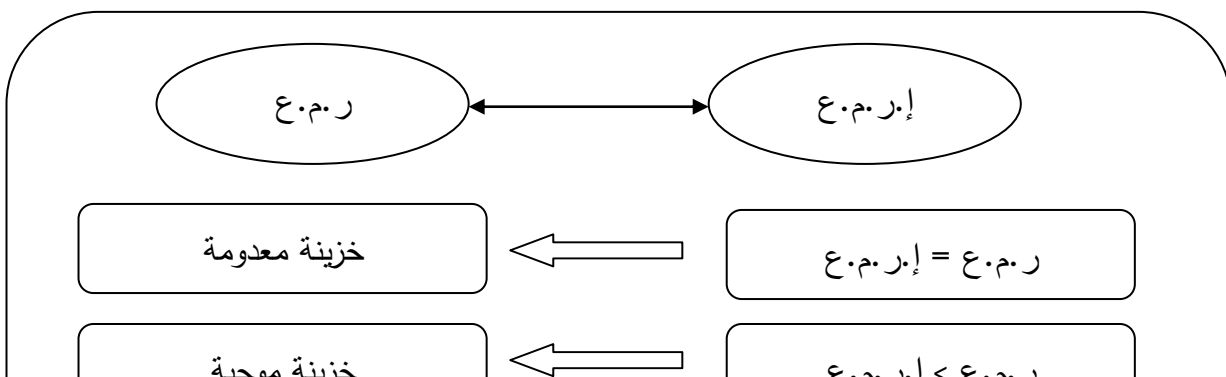
الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

3-3-2- الطريقة الثانية : في هذه الحالة يتم حساب الخزينة وفق معطيات مسجلة في الميزانية وبالأخص تلك التي في أدناها وحسابها يتم بالعلاقة :

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

3-4- الوضعية المختلفة للخزينة : في الواقع هناك ثلاث حالات مختلفة للخزينة يوضحها الشكل التالي :

شكل رقم (03) : الحالات الممكنة للخزينة



المصدر : من اعداد الباحثة

ملاحظة :

يمثل إ.ر.م.ع : احتياجات رأس المال العامل.

يمثل ر.م.ع : رأس المال العامل.

3-4-1- الحالة الأولى (خزينة معدومة) : وهذه الوضعية يكون فيها ر.م.ع يغطي إ.ر.م.ع أي لا يوجد فائض.

3-4-2- الحالة الثانية (خزينة موجبة) : ويحدث ذلك عندما يغطي ر.م.ع كل إ.ر.م.ع ويكون هناك فائض بحيث يكون المدير المالي هنا

أمام كيفية استثمار هذا الفائض مع مراعاته.

3-4-3- الحالة الثالثة (خزينة سالبة) : ويحدث هذا عندما يكون رأس المال العامل أقل من إ.ر.م.ع وفي هذه الحالة تكون المؤسسة في حالة

عجز ينفذها توازنها المالي، ولتغطيته تلجأ المؤسسة إلى تخفيض احتياجات الدورة أو إلى قروض قصيرة الأجل لزيادة رأس المال العامل.

3-5- تفسير وضعية الخزينة :

TR : الخزينة. FR : رأس المال العامل. BFR : احتياجات رأس المال العامل.

• **الحالة الأولى :** (TR=0) ← (FR=BFR)

وهي الخزينة المثلى، وتعبر عن مدى محافظة المؤسسة على وضعيتها المالية، فلا تجمد فيها سيولة ولا تلجأ إلى تسبيقات مصرفية.

• **الحالة الثانية :** (TR>0) ← (FR>BFR)

ويدل أن الصندوق أكبر من الصفر وأكبر الديون، وهذا يطرح مشكل المردودية لأن هناك أموال مجمدة إذن فالأموال غير مستعملة.

• **الحالة الثالثة :** (TR<0) ← (FR<BFR)

ويفسر حالة العجز في توفير السيولة لمواجهة الالتزامات مما يضطر للجوء إلى تسبيقات مصرفية ولذا فإن على المؤسسة معالجة بعض التزاماتها.

الخلاصة:

تعتبر المؤشرات المالية أحد أهم الأدوات الأساسية في تحديد أوجه نقاط القوة والضعف للمؤسسة داخل الصناعة التي تعمل بها بالإضافة إلى دورها

في عملية اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة الأموال داخل المؤسسة، لأنه لا يمكن اتخاذ القرارات دون القيام بدراسة تحليلية للمؤشرات المالية

وتحديد البدائل وتقييمها واختيار البديل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة الموقف وظروف المؤسسة وعلى أن يكون هدف هذه القرارات تعظيم

قيمتها.

وتعتبر دراسة المؤشرات المالية ضرورة بالغة تملبها متطلبات التخطيط المالي السليم باعتبارها تمكن المدير المالي من التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وهذا

الأمر يفرض على المدير المالي والذي من أهم وظائفه التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة ووضع الخطط المالية الكفيلة لتحقيق أهدافها بالإضافة

إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية واتخاذ الإجراءات الصحيحة بشأنها في الوقت المناسب وهذا يتطلب الاعتماد على

المعلومات المتوفرة وخصوصاً تلك المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي للشركة وهذه المعلومات يتم الحصول عليها عن طريق دراسة

المؤشرات المالية وذلك بدراسة البيانات المالية الواردة في الميزانية وقائمة الدخل لسنة مالية محددة ومقارنتها بنتائج التحليل لسنة مالية سابقة. عندها

يمكن الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة وتصحيح تلك الانحرافات إن وجدت ودعم نقاط القوة التي تعتبر مرتكزاً أساسياً لوضع خطة مالية جديدة ورسم سياسات المؤسسة المستقبلية في مجال الاستثمار والتمويل .

قائمة الهوامش والمراجع:

- (1) بوقرة رابح، "محاضرات في نظرية القرار"، دار المحمدية للنشر، الجزائر ص 94
- (2) بوفليسي نجمة، عثمان شهيرة، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني السادس حول دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2009.
- للمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/fiqh/Files/Finance/N462
- (3) أحمد إبراهيم عبد الهادي، "اتخاذ القرارات الادارية، كتاب الإدارة - الأسس والمبادئ العلمية"، من الموقع الإلكتروني: <http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/tags/218005/posts#http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303248>
- * إن التغذية العكسية والتي تشير إلى الفشل تعنى :
-التنفيذ يحتاج إلى وقت أكبر ، موارد ومجهودات أكثر .
-القرار نفسه سئ أو خاطئ.
- إذا اتضح أن القرار غير مناسب فإنه مرة ثانية تعاد دورة القرار فيتم إعادة تحديد المشكلة والحصول على معلومات أكثر واقتراحات جديدة وتقليل الأخطاء التي حدثت في المرة الأولى .
- (4) اسماعيل محمود اسماعيل ، "دور المحلل المالي في الأسواق المالية"، ورقة عمل مقدمة ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لشهر أفريل من سنة 2008، دمشق سوريا، ص3
- (5) محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية"، دار العامة للنشر، عمان، 2000، ص
- (6) عبد الغفار حنفي ، " الادارة المالية-مدخل اتخاذ القرارات-"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص 80.
- (7) خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص 60.
- (8) منير صالح هندي، "الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر-"، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1991، ص ص 45، 46.
- (9) عبد الغفار حنفي، "تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 56.
- (10) هشام احمد حسبو - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي - دار النشر- مكتبة عين شمس القاهرة ، 1965 ، ص 25.
- (11) العديد من المراجع:
- على عباس ، "الإدارة المالية في منظمات الأعمال" ، دار النشر- مكتبة الرائد العلمية ، عمان ، ص ص 83-88.
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، " إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان 1999، ص 257.
- (12) جميل احمد توفيق ، " أساسيات الإدارة المالية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 66 .
- (13) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي أنظر الموقع الإلكتروني: <http://smefinancial.wordpress.com/2009/05/01/%D9%86%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82>

(14) العديد من المراجع:

- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، "دراسة الحالات المالية"، دار الأفاق، الجزائر 1991، ص 23.
- ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، دار المحمدية، الجزائر، ص 45.
- (15) بوعلام بوشاشي، "المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 106
- (16) منير ابراهيم هندي، "الادارة المالية"، مدخل معاصر، 1999، ص ص 310-312.
- (17) ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر 1990، ص 51